



Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)



Available online at <http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq>

تأثير سعر صرف الدينار العراقي على التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك "دراسة قياسية"

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم الايدامي
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد /
قسم الاقتصاد

Dr.hamdia_s@yahoo.com

الباحث/ غفران نوري حسين
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

noorighufran993@gmail.com

Received:16/9/2020

Accepted :4/11/2020

Published :December / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



مستخلص البحث:

يحظى سعر الصرف بأهمية كبيرة على المستويين العالمي والمحلي على حد سواء ، إذ تزايد هذه الأهمية بتزايد معدلات تطور العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم على اثر الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي معبرا عنه بتوسع حجم العلاقات التجارية والمالية بين البلدان . وقد واضب البنك المركزي العراقي على ضرورة تحقيق استقرار هذا السعر كهدف للحد من معدلات التضخم وتخفيضها حتى المعدلات المقبولة عالميا عبر استخدامه لنافاذة بيع العملة الاجنبية لتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب على العملة الاجنبية والحفاظ على قيمة الدينار العراقي ، فقد توصل البحث الى ان البنك المركزي كان له دور كبير في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد بعد إصدار سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (56) لسنة 2006 وهذا جاء نتيجة نجاح سياسة CBI في استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية ، وذلك من خلال نافذة بيع العملة ، والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليحقق استقرار نسبي في السوقين الرسمي والموازي، مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على معدل التضخم و بلوغه مستويات منخفضة جدا . كذلك هناك انفصام في العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والناتج الحقيقي بدون النفط ، فيما اوصى البحث بضرورة العمل من قبل السلطة النقدية المتمثلة CPI بان يكون سعر صرف الدينار مرتفعا في ظل ضنالة الصادرات غير النفطية وضعف الانتاج المحلي والاعتماد على سد فجوة الطلب على المستورد من الخارج وعدم الخوض في تخفيض ذلك السعر ، كذلك ضرورة الاستمرار في اتباع نظام سعر الصرف الحالي (نظام الصرف الثابت) .

المصطلحات الرئيسية للبحث: سعر الصرف ، التضخم ، النمو الاقتصادي

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

ان تغيرات أسعار الصرف على المستوى الدولي قد أثارت جدلاً واسعاً في الوسط الاقتصادي وذلك لما لها من آثار مختلفة على مجمل النشاط الاقتصادي الكلي، إذ ترتبط أغلب متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل وثيق بحركة أسعار الصرف الأمر الذي دفع العديد من الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية على مواصلة دراسة آثار تحركات أسعار الصرف وعلاقتها بجميع متغيرات المكونة للاقتصاد الكلي ، من أجل الوقوف على طبيعة العلاقة من جهة والتقليل من الآثار السلبية التي تتركها تغيرات تلك الأسعار من جهة أخرى كونهم يدركون تماماً بأنها تخلق مخاطر تتزايد بزيادة حدة هذه التقلبات مما يؤثر على معدلات والنمو الاقتصادي، لذا يعد استقرار سعر الصرف في جميع الاقتصاديات موضوع محل اهتمام كبير من قبل صنّاع السياسة النقدية والاقتصادية بشكل عام، وقد حظي بنقاشات واسعة على مدار مديات زمنية مختلفة، لدوره الحاسم في تحقيق تحفيز أو تثبيط النشاط الاقتصادي الكلي، إذ ان نظام الصرف له دور ايا في استقرار سعر الصرف ومن ثم فإنه ويمثل أداة محفزة لتحقيق اهداف النمو الاقتصادي، فضلاً عن تأثيراته الهامة على الانتاج والأسعار، كما ان استقراره يمثل قيلاً فاعلاً على تلك المتغيرات ، وبفعل ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على الإيرادات النفطية في الحصول على العملة الأجنبية التي تساهم عبر نافذة بيع العملة في استقرار سعر صرف الدينار العراقي وتأسيساً على ذلك فإن تغيرات سعر صرف الدينار لها تأثيرات مختلفة على مجمل متغيرات الاقتصاد الوطني ، لاسيما معدلات التضخم والنمو الاقتصادي فضلاً عن بيان مدى فعالية نظام الصرف المتبع من قبل البنك المركزي العراقي ومدى ملائمته للاقتصاد العراقي.

اهمية البحث

يكتسب البحث أهمية في كون استقرار سعر صرف دينار كأداة رئيسة في تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في الحفاظ على انخفاض معدلات التضخم مما لها دور في التأثير على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني .

مشكلة البحث

يُعد استقرار سعر الصرف الناجم عن اتباع نظام الصرف الثابت أحد أهم العوامل المؤثرة على مجمل المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ومن ثم فإن عدم استقراره سيؤدي الى نتائج سلبية على تلك المتغيرات مما يسهم في نهاية المطاف في تثبيط النمو الاقتصادي نتيجة تغير النظام الصرف المتبع من قبل المركزي .

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها " ان سعر صرف الدينار لم يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق على الرغم من نجاحه في تحقيق الاستقرار السعري فيه .

اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1 - دراسة وتحليل واقع اسعار الصرف في العراق وتتبع تطورها عبر الزمن
- 2 - دراسة وتحليل النمو الاقتصادي في العراق
- 3 - تحليل دور سعر الصرف في التأثير على التضخم و النمو الاقتصادي في العراق
- 4- قياس تأثير سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق .

منهجية البحث

بغية تحقيق اهداف البحث واثبات أو دحض فرضياته ، اعتمدت الباحثة على الجمع بين أسلوب التحليل الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات التاريخية من جداول قيد البحث وتتبع تطوراتها عبر الزمن واستقراء الواقع الاقتصادي ، ومن ثم استنباط الآثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة ، فضلاً عن اعتماد الأسلوب الكمي من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10 في التحليل القياسي .

هيكلية البحث

للإحاطة بجميع جوانب البحث ، تم تقسيمه البحث الى ستة مباحث تضمن المبحث الاول تطور اسعار الصرف بعد عام 2003 ، بينما تضمن المبحث الثاني تطور النمو الاقتصادي في العراق ، فيما تضمن المبحث الثالث تأثير سعر الصرف المحلي على التضخم ، اما المبحث الرابع : تأثير سعر الصرف المحلي على النمو الاقتصادي في العراق ، اما المبحث الخامس فقد تضمن قياس تأثير سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي ، بينما تضمن المبحث السادس ابرز الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

تطوير اسعار الصرف والنمو الاقتصادي في العراق

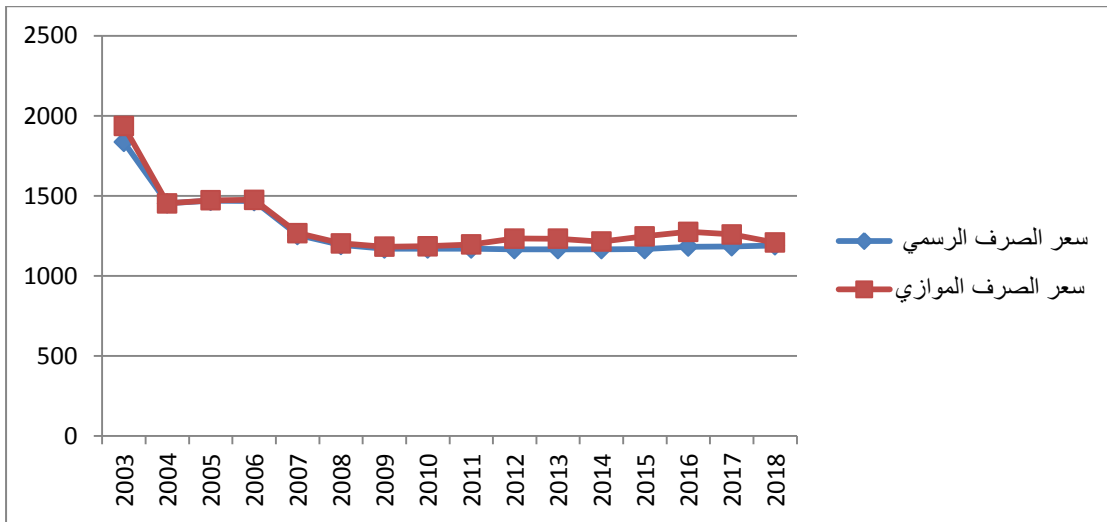
تطور اسعار الصرف

تمثلت هذه المدة طفرة نوعية في طبيعة عمل البنك المركزي فبعد ان حصل على استقلالته وفقا لقانون رقم 56 لسنة 2004 ، والذي اعطاه الصلاحية الكاملة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، فعمد الى اجراء العديد من الاجراءات بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية تمثلت في استبدال العملة القديمة بمواصفات جديدة، وعند دخول العملة الجديدة الى التداول لاقت قبولاَ عاماً من قبل الجمهور بسبب توفيرها الأمان وصعوبة التزوير، كما إن عملية استبدال العملة قد رفعت من قيمة الدينار العراقي وقللت من ظاهرة الدولار التي كانت منتشرة بشكل كبير بسبب فقدان الثقة في العملة المحلية، فضلا عن الرواتب التي كانت تدفع بالدولار الامريكى بعد عام 2003، كما اخذ البنك المركزي على عاتقه تأمين العرض من Foreign currency بالشكل الذي يغطي حاجة Domestic demand على العملة الاجنبية وتسديد اقيام الاستيرادات من السلع والخدمات ، فضلا عن سحب الجزء الفائض من العملة المحلية للحفاظ على قيمتها وذلك يتم عن طريق نافذة بيع العملة اي بيع وشراء العملة الاجنبية .

الجدول (1) تطور اسعار الصرف في العراق للمدة 2003 – 2018 (دينار/دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %	الفرق بين السعريين
2003	1836	-	1936		100
2004	1453	-20.9	1453	-24.9	0
2005	1469	1.1	1472	1.3	3
2006	1467	-0.1	1475	0.2	8
2007	1255	-14.5	1267	-14.1	12
2008	1193	-4.9	1203	-5.05	10
2009	1170	-1.9	1182	-1.7	12
2010	1170	0	1185	0.25	15
2011	1170	0	1196	0.9	26
2012	1166	-0.3	1233	3.09	67
2013	1166	0	1232	-0.08	66
2014	1166	0	1214	-1.5	48
2015	1167	0.08	1247	2.7	80
2016	1182	1.3	1275	2.2	93
2017	1184	0.16	1259	-1.3	75
2018	1190	0.5	1208	-4.1	15

Source: Central Bank of Iraq, annual data (2004-2018), Baghdad, General Directorate of Statistics and Research



المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

الشكل (1) يوضح تطور اسعار الصرف الرسمية والموازنية والفجوة بينهما للمدة 2003-2018

يلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) بان سعر الصرف للدولار اخذ

بالانخفاض تدريجياً اذ انخفضت قيمته من (1836) \$/د عام 2003 الى (1167) \$/د عام 2015 اي تحسنت قيمة الدينار العراقي ويعزى هذا الانخفاض في سعر الصرف الدولار الى نجاح سياسة المركزي عبر استخدام نافذة العملة كأداة لسيط الاستمرار في اسعار الصرف من خلال استخدامه لاحتياطياته الاجنبية في توفير قدر مناسب من العملة الاجنبية المطلوبة وبذلك تقلصت فجوة الطلب على العملة من جهة ، وتزايد الواردات بالعملة الاجنبية ساهمت في تكوين الاحتياطيات التي مكنت المركزي السير في عمل النافذة والسيطرة على اسعار الصرف من جهة اخرى ، وكذلك اتباع البنك المركزي خلال هذه المدة نظام الثابت بترتيباته المختلفة ، اذ كان البنك المركزي يرفع من قيمة الدينار العراقي بصورة تدريجية وبمدد مختلفة خلال هذه المدة، وجعله يتحرك بحدود معينة لكبح جماح التضخم باستعمال ما يسمى بالمتبث الاسمي للتوقعات التضخمية فقد تم استعمال سياسة سعر الصرف كهدف وسيط على رفع قيمة الدينار العراقي وهذا النظام الذي تبناه المركزي كان الاكثر انسجاما وملانمة مع الظروف التي عاشها الاقتصاد في تلك المدة . ليشهد بعد عام 2016 انخفاض طفيف بلغ ستة نقاط عام 2018 مقارنة بالعام المذكور . اما سعر الصرف الموازي فقد شهد تقلبات واضحة خلال الثلاث سنوات الاولى من مدة الدراسة وهذا يعزى الى تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي نتيجة زيادة طلب المصارف، وكذلك وكلاء وزارة التجارة من المستوردين وكذلك زيادة تحوط الافراد ب العملة الأجنبية Foreign currency كونها خزين مستقراً للقيمة وسيلة لحماية ثرواتهم ، لياخذ بعد ذلك بالانخفاض من (1475) \$/د عام 2006 الى (1182) \$/د عام 2010 ويعزى ذلك الى زيادة ثقة الافراد في العملة المحلية local currency وتأثير سياسات المركزي الناجحة على الاسواق الموازية وبذلك تقلصت فجوة سعر الصرف الى (15) نقطة في عام 2010 بعدما كانت (100) نقطة عام 2003 ، مما يوضح استقرار نسبي كبير في اسعار الصرف في السوقين . اما بعد عام 2010 فقد شهد الصرف الموازي ارتفاعا ليبلغ (1275) \$/د عام 2016 وهذا بسبب زيادة الطلب على الدولار مع انخفاض مبيعات المركزي منه قياساً بعام 2010 ، بفعل احداث عام 2014 ، ليعود بعد ذلك بالانخفاض ليبلغ (1208) \$/د عام 2018 لتصبح الفجوة بين السعر زهاء (15) نقطة عام 2018 بعد ان كانت (93) نقطة عام 2016 . والشكل ادناه يوضح ذلك .

ثانياً : النمو الاقتصادي

يعد الاختلال الهيكلي من أبرز التحديات التي عانى ولا زال يعاني منها الاقتصاد نتيجة عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية (الطبيعية والبشرية) او بالاحرى سوء ادارة هذه الموارد نحو الأهداف التي من شأنها تعظيم المنافع Social and Economic بشكل ديناميكي ومستدام ، ونتيجة لضعف دور مساهمة القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، واقتصار دور القطاع الصناعي على إنتاج السلع الاستهلاكية في الغالب ، معتمداً على السوق الدولية في تلبية حاجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية ، مما أدى إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بقطاع النفط ، إذ يزدهر بازدهاره ويتدهور بتدهوره .

الجدول (2) تطور الناتج المحلي الاجمالي ونسب مساهمة بعض القطاعات فية في العراق للمدة 2003-2018

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نموه %	نسبة قطاع النفط للناتج %	نسبة قطاع الزراعة للناتج %	نسبة القطاع المصرفي للناتج %	نسبة قطاع الصناعة للناتج %
2003	29585788.6	27.88-	68.78	8.40	0.32	1.03
2004	53235358.7	79.93	57.87	8.94	0.59	1.76
2005	73533598.6	38.13	57.63	6.89	0.71	1.32
2006	95587954.8	29.99	55.29	5.83	0.72	1.54
2007	111455813.4	16.60	52.95	4.93	1.68	1.63
2008	157026061.6	40.89	55.51	3.85	1.88	1.69
2009	130643200.4	16.8-	42.86	5.23	1.47	2.61
2010	162064565.5	24.05	44.98	5.16	1.34	2.27
2011	217327107.4	34.10	53.03	4.56	1.57	2.82
2012	254225490.7	16.98	49.73	4.12	1.89	2.72
2013	273587529.2	7.62	45.90	4.77	2	2.30
2014	266420384.5	2.62-	43.89*	4.82	1.12	1.88
2015	209491917.8	21.3-	29.6*	3.8	1.09	1.8
2016	203869832.2	2.7-	33.9	3.8	1.6	2.3
2017	225722354	10.7	39.3	2.8	1.7	2.6
2018	221064479	2.1-	46.3	2.2	1.8	1.7

Source : The Ministry of Planning, the Central Bureau of Statistics, the National Accounts Directorate, several years

The percentages of the researchers' work based on the data in Table (2)

* نشاط النفط الخام لا يشمل إنتاج وصادرات إقليم كردستان خارج شركة سومو .
يلاحظ من الجدول (2) بان GDP ومعدل نموه قد شهد تحسن في عام 2004 نتيجة عودة الصادرات النفطية إلى السوق الدولية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ، وتحسن أسعار النفط بعد صدمة عام 1998 ، ليأخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد حتى عام 2008 ليبلغ (157 ترليون د/ع) وبمعدل زيادة مقداره (195%) عن عام 2004، رافق ذلك انخفاض نسبة مساهمة oil sector في GDP لتبلغ (5,55%) عام 2008 ، نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات ، إذ بلغت (9,14%) للعام ذاته ، كما شهد القطاع الزراعي انخفاض تدريجياً في نسبة مساهمته في GDP لتبلغ (9,3%) عام 2008 هذا يعود إلى الدمار الذي لحق بالأراضي الزراعية نتيجة سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد ، مما ساهم بانخفاض الإنتاجية الزراعية ، فضلاً عن العوامل التنظيمية الأخرى المتعلقة بالأسعار والسوق . فيما شهد القطاع الصناعي تدبياً في نسبة مساهمته في GDP لتبلغ (7,1%) عام 2008 .

إن التراجع في القطاعات السلعية ليس بسبب ارتفاع أسعار النفط فقط، وإنما إلى عوامل عدة تمثلت في سيادة اوضاع سياسية متدهورة وامنية غير المستقرة والتي أدت إلى تدني الإنتاج في القطاعات السلعية (Al-Rawi, 2009 : 325) بعد انخفاض Oil Prices العالمية بفعل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وحالة تباطؤ Economic growth العالمي في ذلك العام ، أثر ذلك سلباً على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق ، متمثلاً بتراجع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (6,130 ترليون د/ع) عام 2009 وبمعدل انخفاض مقداره (8,16%) عن العام السابق ، كما وانخفضت نسبة مساهمة oil sector في GDP لتصبح (9,42%) عام 2009 بعد أن كانت (5,55%) في العام السابق .

أما بعد عام 2009 يتضح من الجدول إلى ضعف مساهمة لقطاعي الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ لا تتجاوز نسبتهما مرتب الاحاد حتى عام 2018، مما يعكس حالة الاختلال الهيكلي الكبير في هيكل GDP .

لقد شهد GDP ارتفاعاً كبيراً ليبلغ ذروته (6,273 ترليون د/ع) عام 2013 وبمعدل زيادة مقداره (6,7%) عن عام 2012 ، كما ارتفعت نسبة مساهمة oil sector في GDP لتبلغ (9,45%) عام 2013 . إن تزايد في كل من GDP و oil production يعود في أغلبه إلى ارتفاع oil prices الخام العالمية مقارنة بعام 2009 . وكان لانخفاضها عام 2014 تأثير سلبي على GDP في العراق تمثل بانخفاضه ليبلغ (3,20) ترليون دينار عراقي) عام 2016.

اما بالنسبة للقطاع المصرفي يتضح من الجدول ذاته هناك تحسن نسبي فيه ويمكن بيان ذلك من خلال نسبة مساهمته في GDP اذ يتضح منه ضعف دوره في تكوين الناتج، فعلى الرغم من التحسن التدريجي الا ان هذا التحسن لم يفي بالهدف المطلوب من هذا القطاع ولم يرتقي الى مستوى الطموح المعول على هذا القطاع في مساهمته في الناتج والتنمية ، اذ سجل اعلى نسبة مساهمة في عام 2013 بما يقارب (2%) وهذا التزايد يعزو في اقله الى زيادة الودائع الحكومية لدى المصارف ، في حين كانت ادنى نسبة له في عام 2003 بما يقارب (0.32%) من تكوين GDP.

المبحث الثاني

تأثير اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

طالما ارتبطت اهداف سياسات الصرف بأهداف السياسات الاقتصادية في البلاد ، اذ ان تلك الاهداف تعتمد طبيعتها ووسائلها على نوع نظامي النقدي والصرف وكذلك مدى تطور سوق الصرف Exchange market على نحو خاص وFinancial and Monetary Markets على نحو عام ، ففي ظل ضعف دور Foreign trade في التأثير على The economic activity واقتصادها على نوع واحد ، بفعل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي فان ذلك يقلص مجال ممارسة تقلبات الصرف المحلي على الاقتصاد وذلك لانها لا تساهم في زيادة الصادرات عند الانخفاض بل تنعكس على المعدلات الاسعار ، والتي تشكل تحدياً كبيراً على stability النشاط الاقتصادي في اي بلد مهما كان ، لكن في البلدان ذات الاسواق الناشئة لاسيما العراق اذ تكون الآثار السلبية للارتفاع الاسعار اكبر تأثيراً وعمقا ، لذا فان مخططي Monetary policy وجدوا ضرورة ان يكون هدف استقرار الاسعار هدفاً طويل الامد للـ Monetary policy معتمدين في ذلك على تبني سياسة استهداف التضخم Inflation targeting policy كهدف للسيطرة عليه وجعله يتذبذب بشكل معتدل وبحدود ضيقة (Al-Shukry، 149 : 2013).

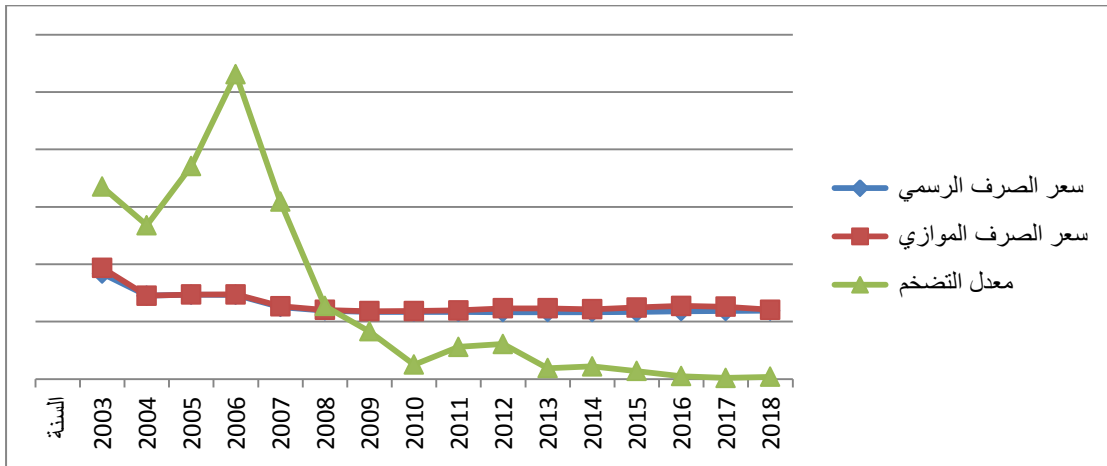
ونظرا لان تغيرات اسعار الصرف المحلية تؤثر على معدلات التضخم ، لذا فان تحقيق استقرار في تلك الاسعار يساهم في تحقيق استقرار في معدلات التضخم ومن ثم الحد منه والسيطرة على معدلات نموه .
الجدول (3) تطور اسعار الصرف ومعدل التضخم وعرض النقد في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2018)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم	عرض النقد بالمعنى الضيق (مليون/د/ع)	معدل نموه %
2003	1836	1936	7.28	5.33	5773601	6.91
2004	1453	1453	4.36	8.26	10148626	8.75
2005	1469	1472	9.49	1.37	11399125	3.12
2006	1467	1475	4.76	1.53	15460060	6.35
2007	1255	1267	0.100	9.30	21721167	5.40
2008	1193	1203	7.112	7.12	28189934	8.29
2009	1170	1182	1.122	3.8	37300030	3.32
2010	1170	1185	1.125	5.2	51743489	7.38
2011	1170	1196	1.132	6.5	62473929	7.20
2012	1166	1233	1.140	1.6	63738571	02.2
2013	1166	1232	7.142	9.1	73885000	9.15
2014	1166	1214	9.145	2.2	72692448	6.1-
2015	1167	1247	148	4.1	65435435	9.9-
2016	1182	1275	7.148	5.0	14534751	7.77-
2017	1184	1259	1.149	2.0	15246162	9.4
2018	1190	1208	7.149	4.0	15350567	7.0

Source: Central Bank of Iraq، annual data (2004-2018)، Baghdad، General Directorate of Statistics and Research

بعد تغير النظام في العراق، شهد الاقتصاد تعطل الكثير من مرافقه الاقتصادية، وارتفاع مضطرب في مستوى الأسعار في سنوات الأولى من التغيير، فقد شهد مستوى التضخم في البلاد حالتين: الأولى ارتفاع معدلاته تمثل في المدة (2003-2007)، والثانية: انخفاض معدلاته حتى مرتبة الاحاد عدا عام (2008) وتمثلت بالمدة (2008-2018). إذ يلاحظ من الجدول (3) ارتفاع عرض النقد ليبلغ (15,5 ترليون /د/ع عام 2006، وجاء هذا بفعل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي بعد رفع الحصار الاقتصادي عنه، وعدم الاستقرار الأمني، وكذلك التحول الذي طرأ على هيكل الطلب المحلي، الناتج عن التحسن مستويات المعيشة و ارتفاع MPC، مع وتوقف وضعف مرونة الجهاز الانتاجي ليعكس ذلك على زيادة الاستيراد ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للمواد الغذائية، والإيجار من (8,50) و (7,24) نقطة على التوالي عام 2003 إلى (8,87)، (7,80) نقطة على التوالي عام 2006، ليساهم في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (7,28) نقطة عام 2003 إلى (4,76) عام 2006، ومن ثم معدل التضخم السنوي، ليبلغ (1,53%) عام 2006، ليكون هذا أعلى معدل في هذه المدة. وعلى الرغم من إصدار سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (56) لسنة 2006 الذي نص على استقلالية البنك المركزي بشكل تام، وأصبح من أولويات أهدافه الحفاظ على استقرار الأسعار، إلا إن دوره خلال المدة (2003-2007) كان محدوداً، إذ إن تذبذبات معدلات التضخم جاءت مترامنه مع تذبذب أسعار الصرف الموازية وبالاجاه ذاته و الناجم عن تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار الموجودة لدى C.B نتيجة زيادة طلب المصارف، وكذلك وكلاء وزارة التجارة من المستوردين وكذلك زيادة تحوط الافراد ب Foreign currency.

بينما يلاحظ من الجدول ذاته تناقص معدل Inflation في الحالة الثانية، إذ بلغ (7,12%) عام 2008، وهذا جاء نتيجة نجاح سياسة C.B في استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، وذلك من خلال نافذة بيع العملة، والتي تمكنت من تحسين exchange rate الدينار مقابل الدولار ليحقق استقرار نسبي في Markets الرسمي والموازي ليبلغ (1190، 1208) \$/د على التوالي عام 2018. مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على معدل التضخم لياخذ بالانخفاض حتى بلغ (4,0%) عام 2018، ونستخلص الى وجود اثر ايجابي لاستقرار اسعار الصرف عند مستوى مرتفع على معدلات التضخم واستقرارها عند مستويات منخفضة جدا، ومن ثم القول بنجاح السلطة النقدية في استهداف التضخم عبر استقرار اسعار الصرف ونوع النظام الذي تبنته (نظام الصرف الثابت) والشكل الاتي يوضح التناغم ما بين اسعار الصرف والمعدل التضخم.



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الشكل (2) استجابة معدلات التضخم لتغيرات اسعار الصرف

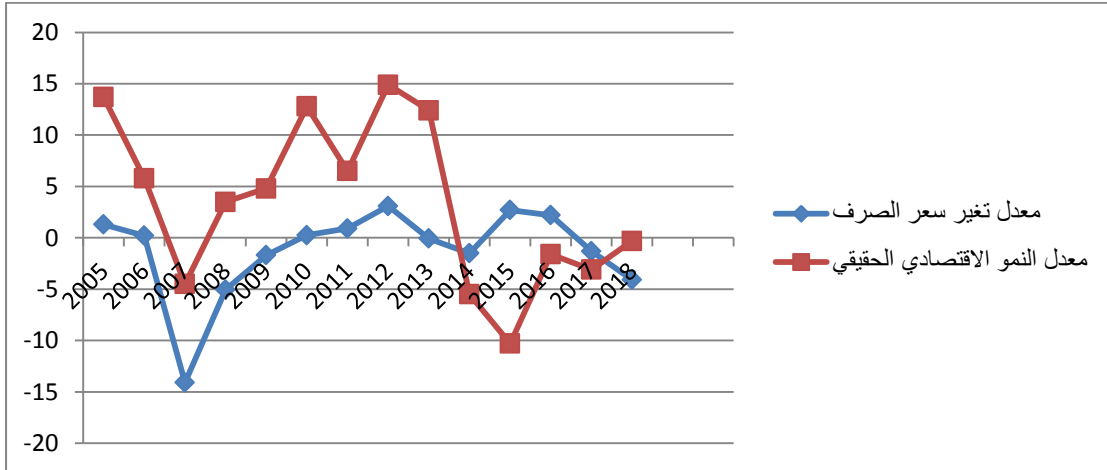
أن تغيرات اسعار الصرف او تقلباتها كلا حسب نظام exchange المتبع لها تأثيرات ايجابية واخرى سلبية وهذا يعتمد على مدى التغير الذي طرأ وعلى مدى التطور الاقتصادي لاسيما المصرفي الذي يسود في البلد محل الدراسة بالاضافة الى مدى تنوع الهيكل الانتاجي لذلك البلد والذي يعد المتغير الأكثر استجابة لتغيرات الصرف ومن ثم تأثيرات ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي الحقيقي والنقدي، ومن هذا الاساس يمكن بيان تأثير تغيرات صرف الدينار العراقي على GDP وتأسيسا على ان الاقتصاد العراقي لا يتمتع بمرونة جهازه الانتاجي وعدم تنوعه واقتصره على تصدير النفط فقط في تمويل نشاطاته الانفاقية وبرامجه التنموية مع تخلف وضالة انتاج القطاعات السلعية والخدمية، لذا ستستبعد اثر oil sector من الناتج الحقيقي الاجمالي و

كذلك الاسعار في هذا التحليل ، مع ضرورة التأكيد على ان الاقتصاد سائرا نحو الإقتصادات الناشئة الإخذة بالنمو ، مما يعني ان سعر الصرف صمام امان (او تدهور) للإقتصاد .

الجدول (4) تطور سعر صرف الموازي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العراق للمدة 2004-2018

السنوات	سعر الموازي الصرف	معدل نموه	ناتج محلي اجمالي ثابت بدون نفط	معدل نموه
2004	1453	-	45625.3	-
2005	1472	1.3	51909.5	13.7
2006	1475	0.2	54961.3	5.8
2007	1267	-14.1	52437.7	-4.5
2008	1203	-5.05	54290.1	3.5
2009	1182	-1.7	56950	4.8
2010	1185	0.25	64285	12.8
2011	1196	0.9	68514.4	6.5
2012	1233	3.09	78781.8	14.9
2013	1232	-0.08	88554.2	12.4
2014	1214	-1.5	83676.8	-5.5
2015	1247	2.7	74991.6	-10.3
2016	1275	2.2	73789.2	-1.6
2017	1259	-1.3	71470.2	-3.1
2018	1208	-4.1	71243.9	-0.3

Source: Central Bank of Iraq, annual data (2004-2018), Baghdad, General Directorate of Statistics and Research



المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4) الشكل (3) تطور معدلات التعثر في سعر الصرف والنمو الحقيقي بدون النفط في العراق خلال المدة (2004-2018)

يلاحظ من الجدول (4) والشكل (3) ارتفاع الناتج الحقيقي بشكل كبير ليبلغ (54961,3) مليار د عام 2006 بعدما كان (45625,3) مليار د عام 2004 ليشكل معدل زيادة حوالي (20,5%) للمدة ذاتها ، ويعزى ذلك الى تزايد الناتج في قطاع الخدمات لتبلغ نسبة مساهمته في تكوين الناتج أعلى معدلات نمو مقارنة بالقطاعات الأخرى (عدا النفط) وهذا يعود إلى ارتفاع مرونة الطلب الداخلية اتجاه الخدمات ، كذلك الارتفاع الكبير في فقرة الخدمات الحكومية (*). فعلى الرغم من ضخامة النفقات العامة في تلك الفترة الا ان لم نلاحظ

(**) إن رأي الاقتصادي (Bauml) في العقد السادس من القرن الماضي القائل بأن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات تعد أكثر غنى ، وأن مواطنيها يصبحون تواقين إلى شراء الخدمات عبر الحدود ، مما يجعل إنتاجيتهم في طريقها نحو الانخفاض لا محال ، ويمكن مقارنة هذا القول مع واقع الاقتصاد العراقي الراهن . ينظر في ذلك :

Mazhar Muhammad Saleh, Absorptive Capacity of Operating Expenditures and Flexibility of Financial Costs for Monetary Policy, 2012, p.

3. Research published on the Central Bank of Iraq website.

تحسن ملموساً في أغلب القطاعات لاسيما السلعية منها، إذ بقت نسبتهما في تكوين الناتج منخفضه وكما بيناه سابقاً ، وهذا الامر يعود الى إهمال الحكومة لتلك القطاعات بعد عام 2003 بحجة أن الاستثمار الإنتاجي فيها أصبح متروكاً للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ، ففي ظل عدم توفر البيئة المؤاتية (الاستقرار الاقتصادي والأمني ، البنية التحتية ، الأقلال من البيروقراطية والفساد الإداري والمالي الخ) لذلك الاستثمار مما جعل من تأثيره على الناتج الحقيقي يكاد لا يذكر، كذلك انخفاض نسب تنفيذ المشروعات، إذ إن عدم اكتمال التنفيذ لا يجعل لها أي تأثير على الإنتاج وكأنها لم تنفذ قط . فيما لو لاحظنا ان ارتفاع الناتج الحقيقي جاء مع انخفاض سعر الصرف مما يؤشر من المفترض زيادة التصدير السلعي (غير النفطية) وانخفاض الاستثمارات لكن هذا لم يحدث إذ ازدادت الاستثمارات خلال تلك المدة وكانت الصادرات غير النفطية شبة معدومة ، مما يدل على انفسام العلاقة بين تغيرات الصرف والناتج الحقيقي ، كما يلاحظ انخفاضه في عام 2007 وبمعدل (-4,5%) ليشهد بعد ذلك استمرارية زيادته ليبلغ حوالي (88554,2) مليار/د عام 2013 ويعزى هذا التزايد الى زيادة الناتج في القطاعات الاقتصادية (لاسيما الصناعة التحويلية والزراعة والمصارف والخدمات) من حوالي (1939 ، 4730 ، 1866 ، 15092) مليار/د عام 2008 على التوالي الى حوالي (6286 ، 13045 ، 5044 ، 34982) مليار/د عام 2013^(*) على التوالي ، لينخفض بشكل كبير بعد ذلك ليبلغ حوالي (71243,9) مليار/د عام 2018 بسبب توقف انخفاض الاتفاق الاستثماري بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد المتمثلة بانخفاض الإيرادات بفعل انخفاض oil prices والكمية المصدر و ارتفاع الاتفاق لاسيما الأمني والعسكري منها لتحقيق استتباب امني وعسكري بعد دخول بعض الجماعات الارهابية وسيطرتها على بعض مناطق العراق مما اثر ذلك بشكل كبير على مجمل النشاط الاقتصادي الحقيقي . كما يلاحظ ايضا بان تقلبات اسعار الصرف ارتفاعا وانخفاضا لن تؤثر على الناتج الحقيقي الذي اخذ اتجاه واحد في ظل تلك التقلبات ، مما يجعلنا امام حقيقة ان تأثير اسعار الصرف على الناتج الحقيقي ضئيل جدا وهناك عوامل اخرى لها الدور الاكبر في التأثير واهمها الاتفاق الحكومي ، في ظل ضالة الصادرات غير النفطية وضعف الانتاج المحلي والاعتماد على سد فجوة الطلب على المستورد من الخارج ، لذ فان هذا الوضع يحتم السلطة النقدية المتمثلة CPI ان يكون سعر صرف الدينار مرتفعا اتجاه الدولار الأمريكي ، لان هذا الارتفاع له آثار ايجابية لاسيما إذا كان البلد في بدايات مسيرة تحقيق economical development وليس لديه منتجات يسعى لتصديرها حتى تتأثر بارتفاع سعر صرف عملته، إذ إن هذا الارتفاع يجعل استيرادات البلد لكل مستلزمات التنمية الاقتصادية من آلات ومكانن وخبراء...الخ من الخارج أرخص، فتكون عملية تحقيق economical development أيسر وأسهل. وليس العكس اي تخفيض سعر الصرف ، فما الذي يستفد منه الاقتصاد ؟ هل ستزداد الصادرات غير النفطية (على اعتبار النفطية لا تخضع لتغيرات الصرف) ؟ فيصدم ذلك بمدى وجود الانتاج المحلي الذي يمكن تصدير ؟ الامر الذي سينتج عن هذا التخفيض هو زيادة الإيرادات الحكومية من جراء فرق تخفيض الصرف ومن ثم زيادة الاتفاق لينعكس على AD في ظل قصور AS فزيادة الاستثمارات والتي ارتفعت اسعارها بفعل تخفيض الصرف و لينعكس كل ذلك على ارتفاع مستوى التضخم وتزايد ظاهرة الفقر التي يعاني منها العراق اصلا .

المبحث الثالث

قياس تأثير سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق

أولاً: توصيف النموذج

بعد ان بينا طبيعة العلاقة من الناحية التحليلية نأتي الان لقياسها بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews10 معتمدين على نفس البيانات التي تم الاعتماد عليها في التحليل بعد ان قمنا بتحويلها من بيانات سنوية الى فصلية وفقاً للبرنامج المذكور وذلك بهدف الحصول على ناتج اكثر دقة و واقعية كذلك توافقت والنظرية الاقتصادية ، وفي هذه المرحلة ينبغي بيان المتغيرات المستقلة والتابعة الداخلة في النموذج، وفقاً للمعادلات الآتية :

$$GDP = a - b EX + U$$

$$I = a + b EX + U$$

إذ أن: -

EX: سعر الصرف.

Gdp: الناتج المحلي الإجمالي.

I: التضخم.

(*) وزارة التخطيط العراقية ، مديرية الحسابات القومية ، لسنوات متعددة .

ثانياً : عرض وتحليل نتائج اختبار السكون للانموذج

سيتم هنا الاعتماد على اختبار جذر الوحدة لفيلبس براون PP كونه اكثر دقة من بقية الاختبارات في بيان مدى سكون متغيرات البحث من عدمه ، اذ تشير بيانات الجدول (5) الى وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغيرات محل البحث عند مستواهما الاصيلي (عدا متغير سعر الصرف) ، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص بعدم سكون السلسلة الزمنية ، وهذا ما تؤكدده قيمة Prob ، إذ كانت اكبر من (5%) عند مستواهما الاصيلي. وعند اخذ الفرق الأول لهما اصبحت ساكنة ، إذ كانت قيمة Prob اصغر من (5%) . وعليها فأنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) . كما نلاحظ ايضا بان السلسلة الزمنية الخاصة بسعر الصرف قد كانت ساكنة عند مستواها الاصيلي ، اي انها متكاملة من الدرجة صفر I(0) .

نتائج اختبار PP						
المتغير	المستوى			الفروق الأولى		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت واتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
Ex - I(0)	0.000	0.07	0.04			
GDP - I(1)	0.51	0.74	0.91	0.005	0.025	0.001
Inf - I(1)	0.52	0.59	0.07	0.008	0.042	0.000

الجدول (5) نتائج اختبار PP للمتغيرات سعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الاجمالي والصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .
*تم استعمال اسلوب القيمة الاحتمالية (Prob) ووفقا له تكون المعلمة معنوية اذا كانت قيمة (Prob) اصغر من (0.05) ، وهذا يدل على خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة والعكس صحيح .

ثالثاً : تقدير الانموذج

بغية تحقيق فرضيات البحث او دحضها تم تقسيم هذا الإنموذج الى نموذجين لبيان اثر اسعار الصرف على التضخم ومن ثم النمو الاقتصادي، وكما يأتي :

1 - انموذج اسعار الصرف والتضخم

بعد ان حددنا درجة تكامل المتغيرين وفقا لاختبار جذر الوحدة الذي بواسطة مكنا من اختيار المنهجية المناسبة لاستخدامها في اختبار التكامل المشترك نأبي الان لاجراء الاختبار انف الذكر .

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

يتضح من نتائج الجدول (6) وفقا لاختبار الحدود القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة ، وهذا ما تؤكدده قيمة F المحتسبة ، إذ بلغت قيمتها (1,75) وهي اصغر من القيمة الجدولية للحد الأدنى والبالغة (3,62) عند مستوى معنوية (5%) ، وبالنظر الى عدم اجتياز النموذج لاختبار الحدود فهنا ينبغي التوقف وعدم المضي في اجراء قياس وتحليل نموذج ARDL بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبالتالي عدم وجود علاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم ، وهذه النتيجة غير منطقية من ناحية النظرية الاقتصادية الكلية إذ يؤثر سعر الصرف على معدل التضخم وذلك عبر نافذة بيع العملة وان الاستقرار في اسعار الصرف تؤدي الى استقرار واعتدال معدلات التضخم وانخفاضها عبر سياسة البنك المركزي المتبعة لاستهداف التضخم عبر نافذة بيع العملة وهذا ما نراه واضح جدا على ارض الواقع بالاضافة الى الجانب التحليلي من هذا البحث ، لذا ترى الباحثة عدم مصداقية وصحة هذه النتيجة الاحصائية ، الامر الذي يدفعنا الى اجراء اختبار السببية لكرانجر كونها تبين العلاقة

قصيرة الاجل بين المتغيرين وهي اكثر ملائمة ، كون التأثير المتغيرين ينصب على الاجل القصير اكثر من الطويل ، اذ اتضح من الجدول (7) وجود علاقة سببية وذات اتجاه واحد من سعر الصرف الى معدل التضخم وكما بينا ذلك في الفصل الثاني (الجانب التحليلي) ، وهذا ما تؤكدته قيمة Prob ، إذ بلغت (0.04) وهي اقل من (5%) وهذه تعد قيمة ذات معنوية احصائيا كما انها تتوافق مع النظرية الاقتصادية الكلية وسياسة البنك المركزي المتبعة وروية الباحثة بهذا الشأن.

الجدول (6) نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك للمتغيرين سعر الصرف و معدل التضخم في الاقتصاد العراقي .

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.754719	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=65				
Actual Sample Size	62	10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
Finite Sample: n=60				
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

الجدول (7) نتائج اختبار سببية كرانجر بين أسعار الصرف و معدل التضخم في العراق

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/17/20 Time: 00:08			
Sample: 2003Q1 2018Q4			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause INF	61	1.11176	0.0407
INF does not Granger Cause EX		2.95048	0.3524

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

2- انموذج سعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي

يتضح من اختبار جذر الوحدة وفقا لاختبار فيليبس براون اختلاف درجة سكون المتغيرين فالاول (سعر الصرف) قد سكن عند المستوى الاصلي والثاني (النتائج المحلي الاجمالي) قد سكن عند الفرق الاول ، وهذا ما يجعل امكانية تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL .

- نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

يتضح من نتائج الجدول (8) وفقا لاختبار الحدود القبول بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين محل الدراسة، وهذا ما توكده قيمة F المحتسبة ، إذ بلغت قيمتها (1,73) وهي اصغر من القيمة الجدولية للحد الأدنى والبالغة (3,62) عند مستوى معنوية (5%) ، وبالنظر الى عدم اجتياز النموذج لاختبار الحدود فهنا ينبغي التوقف وعدم المضي في اجراء قياس وتحليل نموذج ARDL بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبالتالي عدم وجود علاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي ، وهذه النتيجة غير منطقية من ناحية النظرية الاقتصادية الكلية إذ يؤثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي ، لكننا في ظل حقيقة ريعية الاقتصاد العراقي وضعف مرونة جهاز الانتاج والاعتماد على الاستيراد في سد فجوة الطلب المتسعة يجعل منا كباحثين قبول هذه النتيجة كونها تتوافق مع الواقع الراهن للاقتصاد محل الدراسة .

الجدول (8) نتائج اختبار ARDL للتكامل المشترك للمتغيرين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي .

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	1.733992	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=65				
Actual Sample Size	62	10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
Finite Sample: n=60				
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

- نتائج اختبار سببية كرانجر

يؤكد اختبار سببية كرانجر ما تم التوصل اليه من نتائج في اختبار التكامل المشترك ، إذ يتضح من الجدول (10) عدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين أسعار الصرف والناتج المحلي الاجمالي وبالاجمالي، وهذا ما توكده قيمة Prob ، إذ بلغت أكبر من (5%) وهذه تعد قيمة غير معنوية احصائيا لأنها أكبر من (5%) ، وهذه النتيجة مقبولة في ظل حقيقة ريعية الاقتصاد العراقي وضعف مرونة جهاز الانتاج والاعتماد على الاستيراد في سد فجوة الطلب المتسعة يجعل منا كباحثين قبول هذه النتيجة كونها تتوافق مع الواقع الراهن للاقتصاد محل الدراسة .

الجدول (9) نتائج اختبار سببية كرانجر بين أسعار الصرف والناتج المحلي الاجمالي في العراق

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/13/20 Time: 11:44			
Sample: 2003Q1 2018Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause GDP	62	0.49630	0.6114
GDP does not Granger Cause EX		0.36725	0.6943

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1 - كان لتذبذب أسعار الصرف الرسمية والموازية تأثير كبير على تقلبات معدلات التضخم في الاقتصاد وبالالاتجاه ذاته لاسيما خلال المدة (2003-2007) وهذا ناجم عن تدهور الاوضاع الامنية وانتشار الاشاعات وانخفاض كمية الدولار الموجودة لدى البنك المركزي نتيجة زيادة طلب المصارف، وكذلك وكلاء وزارة التجارة من المستوردين وكذلك زيادة تحوط الافراد بالعملة الاجنبية بعدها خزين مستقراً للقيمة وسيلة لحماية ثروتهم .

2 - كان للبنك المركزي دور كبير في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد بعد إصدار سلطة الائتلاف المؤقتة قانون رقم (56) لسنة 2006 وهذا جاء نتيجة نجاح سياسة CBI في استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية ، وذلك من خلال نافذة بيع العملة ، والتي تمكنت من تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليحقق استقرار نسبي في السوقين الرسمي والموازي، مما انعكس ذلك بشكل ايجابي على معدل التضخم وبلوغه مستويات منخفضة جدا .

3 - ضعف كبير جدا في اداء الاقتصاد الوطني وحاله التشوه الهيكلي الذي يعاني منه في ظل الامكانيات المالية الكبيرة وعدم استغلالها بما يحقق التنمية الاقتصادية يعود الى عدم وجود ادارة كفوءة للموارد الاقتصادية وانصياع ممن ييدهم زمام الحكم للمكاسب الشخصية والحزبية وترك الاقتصاد يعم في بحر من التخلف . كما ويعد تأسيس الاقتصاد الوطني لخدمة السياسة العامل الاكثر واقعية في بقاء واستمرار الاقتصاد الوطني متخلفا الى الان .

4 - نتائج الجانب الكمي :

- عدم سكون سلاسل متغيرات البحث عند مستوياتها الاصلية عدا سعر الصرف بينما سكن المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم) عندما تم اخذ الفروق الاولى لها واصبحت متكاملة من الدرجة الاولى .

- لا توجد علاقة طويلة او قصيرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وفقا لاختبار التكامل المشترك باستخدام اسلوب ARDL .

- لا توجد علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف والتضخم وانما توجد فقط علاقة قصيرة الاجل وذلك وفقا لاختبار سببيه كرانجل .

-خلو نموذج من المشكلات الإحصائية ومن ثم امكانيه الاعتماد على نتائجه .

ثانياً : التوصيات

1 - عدم الخوض في اجراء اي تخفيض في قيمة العملة المحلية بسبب التشوه الهيكلي للاقتصاد الوطني وان اي تخفيض سيسهم في زيادة اسعار الاستيرادات دون ان يرافقه ذلك زيادة في الصادرات بسبب اعتماد العراق على الصادرات النفطية والتي تشكل ما يقارب اكثر من (90%) من اجمالي صادراته والتي لا تتأثر بتخفيض او زيادة قيمة العملة على الكمية المصدر منها .

2 - ضرورة الاستمرار في اتباع نظام exchange rate الحالي (نظام الصرف الثابت) و ربط العملة العراقية بالدولار الامريكي .

3 - ضرورة تفعيل قانون الرسوم الكمركية وضبط المنافذ الحدودية بالتنسيق مع حكومة الاقليم في شمال العراق لما لهذه الرسوم من دور كبير في تقليص الطلب المحلي على السلع المستوردة وامكانية استخدامها في تقليص الاستيرادات لاسيما بالنسبة للسلع الكمالية مما يساهم في تحجيم حجم التدفقات الدولارية نحو الخارج كاقيام للسلع المستوردة ، على ان يتم ذلك بوضع رؤية اقتصادية مدروسة ينبغي فيها التناغم ما بين السياسات الاقتصادية الكلية كافة .

4 - تقديم الدعم للقطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والأراضي اللازمة لإنشاء المجمعات الصناعية ، فضلا عن خصخصة بعض الصناعات الانتاجية العاطلة .

5 - إن تقلبات أسعار النفط الخام ، يحتم على الحكومة إنشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها في اوقات ارتفاع الأسعار ، ليتم اللجوء اليها في اوقات الازمات ، وهذه التجربة معمول بها في الكثير من الدول النفطية كصندوق ضبط الايرادات العامة في الجزائر وصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية .

6 - العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما القطاع السياحي لما يدره من عوائد مالية وفرص عمل كثيرة تسهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد و الإقلال من مشكلة البطالة ، كما أن استغلاله لا يتطلب جهود كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى .

المصادر

- 1- Salih, Mazhar Muhammad (2012), Absorption capacity for operational expenditures and flexibility of financial costs for monetary policy.
- 2- Al-Shukry, Abdul-Azim (2013) the effect of the exchange rate on monetary inflation in Iraq for the period 1990-2010.
- 3- Al- Rawi, Ahmad Omar (2010) Studies in the Iraqi Economy after 2003, Baghdad, Doctor's House of Sciences.
- 4- The Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, annual data 2004-2018.
- 5- The Ministry of Planning, the Central Bureau of Statistics, the National Accounts Directorate, several years.

The effect of the Iraqi dinar exchange rate on inflation and economic growth using the joint integration methodology "a standard study"

Ghufran noori huseen
noorighufran993@gmail.com

Hamdia shaker moslem
Dr.hamdia_s@yahoo.com

Received:16/9/2020

Accepted :4/11/2020

Published :December / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The exchange rate is of great importance at the global and local levels alike, as this importance increases with the increasing rates of development of economic relations between countries of the world due to openness and integration into the global economy, expressed by the expansion of the volume of trade and financial relations between countries. The Central Bank of Iraq has set the need to stabilize this price as a goal to reduce inflation rates and reduce them to the internationally accepted rates by using the foreign currency sale window to achieve a balance between the forces of supply and demand for foreign currency and to preserve the value of the Iraqi dinar. The research concluded that the central bank was It has a major role in influencing inflation rates in the economy after the CPA issued Law No. (56) of 2006 and this came as a result of the success of the CBI policy in targeting inflation as a primary objective of the monetary policy, through the currency sale window, which was able to improve the exchange rate of the dinar. Against the dollar, to achieve relative stability in the official and parallel markets, which reflected positively on the inflation rate and its reaching very low levels. There is also a disconnect in the relationship between changes in the exchange rate and the real product without oil, while the research recommended the necessity of work by the monetary authority represented by CPI that the exchange rate of the dinar be high in light of the scarcity of non-oil exports, weak domestic production and reliance on bridging the demand gap on the importer from abroad. Going to reduce that price, as well as the necessity to continue to follow the current exchange rate regime (the fixed exchange system) .

Key words: exchange rate, inflation, economic growth